هذا البيان ليس للإصدار، أو النشر أو التوزيع، بشكل مباشر أو غير مباشر، داخل أو إلى الولايات المتحدة أو كندا أو أستراليا أو اليابان.

بيان صحفي

du تستكمل الاكتتاب في إصدار حقوق الأولية بنجاح
زيادة رأس المال بمقدار مليار درهم إماراتي لتمويل استراتيجية نمو سريع وفعال
تجاوز الاكتتاب على حقوق الأولية من قبل المساهمين

دبي، الإمارات العربية المتحدة، 22 يونيو 2010 – أعلنت اليوم شركة الاتصالات المتكاملة (ش.م.ع) - "دو" أو "الشركة"- الاستكمال الناجح لفترة الاكتتاب في إصدار حقوق الأولوية الذى سبق أن أعلنت عنه الشركة.

- قام المساهمون المؤسسون بالاكتتاب الكامل على حقوق الأولوية المستحقة لهم، كما تجاوز حد اكتتاب المساهمين الآخرين الحقوق المستحقة لهم
- تم دعوة المساهمين للاكتتاب في 571,428,571 سهم جديد بالتناسب
- بعد استكمال الاكتتاب في حقوق الأولوية، فإن أسهم رأس مال الشركة ارتفعت من 4.000.000.000 سهم إلى 4,571,428,571 سهم
- سوف يبدأ تداول الأسهم الجديدة في 27 يونيو 2010 على وجه التقريب وستتساوى الأسهم الجديدة مع أسهم الشركة الحالية.

تعليقاً على نتائج إصدار الحقوق، صرح أحمد بن بيات، رئيس مجلس إدارة دو قائلاً: "أود أن أشكر المساهمين على دعمهم البناء لزيادة رأس مال الشركة، إن إصدار حقوق الأولوية خطوة استراتيجية لشركة دو، وهذا المستوى من الدعم من مساهمينا لإصدار حقوق الأولية، شهادة نعتز بها، وسوف تشكل هذه الزيادة في رأس المال دعامة أساسية لشركة دو لتحقيق النمو في المرحلة المقبلة."

وأضاف عثمان سلطان، المدير التنفيذي لشركة دو قائلاً: "نحن سعداء جداً بالإقبال على الاكتتاب على حقوق الأولية، ومدى االدعم الذي لاقيناه من المساهمين، فهذا انعكاس واضح يدل على إيمانهم بأدائنا وإستراتيجية النمو التي نسعى لتحقيقها. إن اهتمامنا يتركز على إنجاز استراتيجية النمو السريع والفعال التي نعمل على تطبيقها لنصبح مقدم خدمات الاتصالات المتكاملة المفضل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن خلال إصدار حقوق الأولوية فإن إجمالي الزيادة في رأس المال التي تم جمعها هي 1 مليار درهم إماراتي، سيتم توظيفها لتحويل الشركة من شركة في طور النمو، إلى شركة أكثر نضجاً في إدارة متطلبات التمويل المستقبلية."

من المتوقع أن يتم إرسال خطابات للمساهمين لإخطارهم بعدد الأسهم الجديدة المخصصة لهم ، و إجمالي سعر إصدار الأسهم الجديدة المخصصة لهم، إجمالي المبلغ الذي سيتم إعادتها إلى المساهمين الذين لم يحصلوا على عدد الأسهم الجديدة الإضافية التي تقدموا للاكتتاب فيها (شاملاً الفائدة المتراكمة عليها) اعتباراً من 22 يونيو. وقد تم تخصيص الأسهم الجديدة للمساهمين العموميين (بعد التخصيصات للمساهمين العموميين الذين اكتتبوا في استحقاقهم النسبي) بشكل نسبي، بحيث يتم خفض عدد الأسهم الجديدة المتبقية بالنسبة التي يمثلها عدد الأسهم الجديدة المتبقية من العدد الإجمالي للأسهم الجديدة الإضافية التي تم الاكتتاب فيها من قبل مساهمين عموميين آخرين. .

تعمل شركة جي بي مورجان كمنسق عالمي ومدير إصدارحقوق الأولوية. ويعمل بنك المشرق كبنك الاكتتاب الرئيسي، كما يعمل بنك أبوظبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري كبنكين استلام فرعيتين.

الاستفسارات:

المساهمون/المستثمرون
دو
بيتر مركيك، مدير إستراتيجية الشركة
investor.relations@du.ae

الإعلام/ محللون – اللغة الإنجليزية
كيت ديلاهونتي
جيمس هوكسورث
كابيتال MS & L
+971 55 2111 658
du@capitalmsl.com

الإعلام – اللغة العربية
ناهد عاشور
كابيتال MS & L
+971 55 488 4988

ملاحظات إلى المحررين

أطلقت دو التي تعد مورد خدمات اتصالات متكاملة رائدا في الإمارات العربية المتحدة خدمات الاتصالات المحمولة في فبراير 2007 في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى خدمات الانترنت والتليفزيون المدفوعة في العديد من المناطق الحرة في دبي. وقد تم إطلاق Call Select وهي عبارة عن خدمات الخط الثابت لشركة دو للاتصالات الهاتفية الصوتية في يوليو 2007 في جميع أنحاء البلاد.
وبالنسبة للعملاء التجاريين تشمل عروض أعمال دو مجموعة مستخدمي الأعمال المغلقة والمقاصد الدولية المفضلة. ويقوم قسم خدمات البث في شركة دو بإحضار أسس التكنولوجيا الإعلامية ذات النطاق، وحلول الاتصالات إلى مجمع البث من خلال التليبورت العالمي (سماكوم) ومنشآت غرفة التحكم الرئيسية (MCR).

وتتوافر منتجات وخدمات دو للعملاء والمشاريع التجارية من خلال شبكة تجزئة دو، والتي تضم حالياً أكثر من 30 من محلات دو التي تقع في مواقع إستراتيجية عبر دولة الإمارات العربية المتحدة، وأكثر من 3000 موزع معتمد، أو من خلال محلات دو الإليكترونية، التي يمكن الوصول إليها من خلال http://www.du.ae/en/where-to-buy/eshop.html. ومحلات دو هي "متاجر متعددة الخدمات" لخدمة الجوال، واختيار شركة الاتصالات ودفع فواتير الخدمة.

تملك هيئة الاستثمار الإماراتية 39.5 بالمائة من شركة دو، وتملك شركة مبادلة للتنمية ش.م.ع. 19.75بالمئة، وتملك شركة الإمارات للاتصالات والتكنولوجيا ذ.م.م 19.5%. ويملك النصيب الباقي مساهمي العموم، وهي مدرجة في سوق دبي المالي وتمارس التداول التجاري باسم دو.

إخلاء طرف قانوني

صدر هذا الإعلان من الشركة وتحت مسئوليتها. ولن يصدر أي تعهد أو ضمان صريح أو ضمني بالنسبة لشركة ج.ب. مورجان للأوراق المالية المحدودة ("**ج.ب. مورجان**")، أو فيما يتعلق بها أو بمسئوليتها ولن تقبل هذه الشركة أياً من هذه الضمانات أو الإقرارات، أو التي تصدر من شركاتها التابعة أو وكلائها فيما يتعلق بدقة أو اكتمال هذا الإعلان أو أي معلومات شفهية أو كتابية تكون متاحة أو متاحة علناً لأي مساهم أو مستشار له، ويتم إخلاء أي مسئولية عن ذلك بشكل صريح.

لم تقم أي سلطة تنظيمية بما في ذلك هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية، أو سوق دبي المالي بالإطلاع على أي من هذا الإعلان، أو اعتماده، كما لم تقم أي هيئة تنظيمية باتخاذ أي خطوات من أجل مطابقة المعلومات المنصوص عليها فيه. ويتضمن شراء الأوراق المالية في الشركة خطر مالي، وقبل إقرار شراء الأوراق المالية و/أو إذا لم تتفهموا محتويات هذا الإعلان، فيجب عليكم (أ) أن تستشيروا المستشار المالي، وتحصلوا على استشاراتكم المالية الخاصة، و(ب) تضمنوا أنكم قرأتم بدقة منشور المساهمين.

هذا الإعلان والمعلومات التي يحتويها لا يشكل عرض الأوراق المالية للبيع، أو طلب عرض شراء أوراق مالية في الولايات المتحدة (بما في ذلك أراضيها وممتلكاتها وأي ولاية من الولايات المتحدة ومقاطعة كولومبيا)، أو كندا أو استراليا أو اليابان، فالأوراق المالية

التي نتناولها هنا لم ولن تسجل بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام 1933 كما تم تعديله (**"قانون الأوراق المالية"**) أو بموجب أي قوانين أوراق مالية لأي ولاية، أو اختصاص في الولايات المتحدة، وبناءً على ذلك لا يجوز عرضها أو بيعها أو أخذها أو ممارستها أو إعادة بيعها، أو نقلها، أو تسليمها بشكل مباشر أو غير مباشر داخل الولايات المتحدة إلا وفقاً لتسجيل الأوراق المالية بموجب قانون الأوراق المالية أو الإعفاء المعمول به من متطلبات التسجيل الخاصة بقانون الأوراق المالية ووفقاً لأي قوانين أوراق مالية والمعمول بها لأي ولاية أو اختصاص آخر في الولايات المتحدة، ولن يكون هناك عرض عام للأوراق المالية في الولايات المتحدة.

لا تمثل المعلومات التي يحتويها هذا المستند أو تشكل جزء من أي عرض أو طلب شراء أو اكتتاب لأي أوراق مالية في الشركة، ولا يجب أن تشكل أساساً أو يعتمد عليها فيما يتعلق بأي قرار أو التزام بشراء أو اكتتاب لأي أوراق مالية في الشركة، كما لن يتم عرض الأوراق المالية التي نتناولها هنا في أي اختصاص خلاف ما يطابق القوانين والأحكام واللوائح المعمول بها التي تحكم الإصدار، وعرض وبيع الأوراق المالية للجمهور.

لا تتخذ الشركة أي إجراء للسماح بعرض الأوراق المالية التي نتناولها هنا في أي اختصاص خارج الإمارات العربية المتحدة، ويوضح هذا الإعلان فقط إلى المساهمين الذين يحملون أسهماً في الشركة في الساعة الخامسة مساءً يوم 17 مايو 2010 (**"تاريخ السجل"**) كما أن الأوراق المالية تكون متاحة فقط، وأي دعوى أو عرض أو اتفاق للاكتتاب أو الشراء أو خلاف ذلك اكتساب هذه الأوراق المالية سوف يتم العمل به فقط من قبل المساهمين في تاريخ التسجيل.

تعمل شركة ج.ب. مورجان فقط وبشكل حصري كمنسق إصدار حقوق ومدير دفاتر الشركة، لأغراض إصدار الحقوق وليس أي شخص آخر فيما يتعلق بإصدار الحقوق، ولا تنظر إلى أي شخص آخر كعميل فيما يتعلق بإصدار الحقوق، ولن تكون مسئولة تجاه أي شخص آخر خلاف الشركة عن توفير الحماية التي تقدم لعملاء ج.ب. مورجان، ولا إعطاء نصائح فيما يتعلق بإصدار الحقوق أو فيما يتعلق بأي أمر أو معاملة أو ترتيب يشار إليه في هذا الإعلان، أو نشرة المساهمين.

يجوز أن يحتوي هذا الإعلان على "بيانات متطلعة" فيما يتعلق بالشركة. وبصفة عامة فإن كلمة "سوف"، و "قد"، و"يجب"، و"يستمر"، و"يعتقد"، و"يتوقع"، و"يهدف"، و"ينتظر"، أو التعبيرات المشابهة التي تحدد البيان المتطلع. فالبيانات المتطلعة تتضمن المخاطر والشكوك التي يمكن أن تسبب اختلاف النتائج الفعلية بشكل ملموس عن النتائج التي اقترحوها، والعديد من هذه المخاطر والشكوك تتعلق بعوامل تخرج عن قدرة الشركة على التنظيم أو التقدير بدقة مثل ظروف السوق المستقبلية، وسلوك المشاركين الآخرين في السوق، وبالتالي الاعتماد غير المستحق لا يجب أن يكون على هذه البيانات، كما أنه لا تتولى الشركة أو ج.ب مورجان أو أي كيان مشارك في إصدار الحقوق أو المستشارين المعنيين لها أي التزام تجاه تحديث أو مراجعة هذه البيانات المتطلعة علناً ولا تهدف إلى ذلك إلا على النحو المطلوب وفقاً للقانون المعمول به.

لا يمثل هذا الإعلان توصية فيما يتعلق بإصدار الحقوق. فقيمة الأسهم (بما في ذلك الأوراق المالية التي نتناولها هنا) يمكن أن ترتفع أو تنخفض. والأداء السابق لا يكون دليلاً على المزيد من الأداء، فالمساهمون كما في تاريخ التسجيل يجب أن يتشاوروا مع مستشار متخصص بالنسبة لملائمة إصدار الحقوق للفرد المعني.
